

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩/ذي الحجة/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦/٦/٢٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السلمي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بايان و محمد صائب التفتيشي و عهود صالح التميمي وميخائيل شمشون فمس سوركيس والمأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

طالب التدخل التمييزي- السيد طارق رشيد حمودي

المطوب التدخل التمييزي ضده- قرار محكمة استئناف بغداد- الرصافة بصفتها التمييزية المرقم ٥١٠/م/٢٠٠٥/٥ ايلول ٥٣٥ .

ادعى المدعون وريثة رشيد حمودي ووريثة خالد رشيد بالدعوى المرقمة ١١٠٦/ب/٢٠٠٤ المطامة أمام محكمة بداعة الأعظمية بأن المدعى عليها- فوزية احمد ضاحي مستأجرة مائة متر مربع من القطعة المرقمة ٥١/٢/٧ محطة ٣٠٢ ز ٣٠٢ دار ٩٨ بجوار مستوى مقاداره سكنون ديلراً تدفع بالقساط شهرية وتلتأخر الموجه اليها اصولياً طلبوا دعوة المدعى عليها لمرافعة وإزامها بتخلية الجزء المشغول من قبلها وتسليمه للمدعين خالياً من الشوائب وتحميلها المصاريف كافة فأصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧ حكماً حضورياً يقضي برد دعوى المدعين (بغلة قرارها (أن المأجور دار سكن وقت إبرام وتوقيع العقد وإن الفقرة ثلاثة من العقد تنص أن للمدعى عليها حق مسكن

(بشع)



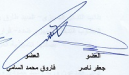






المأجور لفظ) عليه فإنه يخضع لأحكام قانون إيجار العقار الثالث ولا يخضع لأحكام القانون المدني.) صحت القرار المذكور إثر تمييزه بموجب قرار رئاسة محكمة استئناف بغداد/الرصافة بصفتها التمييزية الرقم ٢٠٠٥/٥/٥١٠/م/إعلام (٥٣٥) الصادر في ٢٠٠٥/٥/٢٤. بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١١ قدم المدعي- السيد طارق رشيد جمودي طلباً معقولاً إلى هذه المحكمة يطلب فيه التدخل التمييزي لأسباب ذكرها في طلبه.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن التمييز يطلب في لائحته التمييزية المقدمة إلى هذه المحكمة و المؤرخة في ٢٠٠٥/٨/١٤ التدخل تمييزاً في القرار التمييزي الصادر من رئاسة محكمة استئناف بغداد/الرصافة/الاتحادية/بصفتها التمييزية/ في الاضماره المرقمة ٢٠٠٥/٥/٥١٠ والمؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٤ وذلك للأسباب الواردة في لائحته المذكورة . ولدى إمعان النظر في الطلب المذكور وجد أنه لا شك له قانوناً . ذلك لأن المادة الرابعة من الأمر رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ من قانون المحكمة الاتحادية العليا قد حصرت

(يشع)

إختصاصات المحكمة المذكورة ولم يكن من بينها التدخل تمييزاً في
القرارات و الأحكام الصادرة من المحاكم الإستئنافية الاتحادية - بصفتها
التمييزية- وبذلك يكون طلب التمييز بالتدخل في القرار المشار اليه
أعلاه تمييزاً لا وجه له قانوناً ووجب الرد شكلاً لذا وللأسباب المتقدمة
قرر رده شكلاً مع تحميل التمييز رسم التمييز و صدر القرار بالإتفاق في
٢٩ ذي الحجة/١٤٢٦هـ الموافق ٢٩/١/٢٠٠٦ .

			
الرئيس منحت المصمود	العضو اعد الجليلي	العضو فاروق محمد السلي	العضو جهر ناصر
			
العضو لهم طه محمد	العضو أكرم بايان	العضو عبود صالح التميمي	العضو محمد صائب التفتندي
			
العضو ميخائيل نعمان ابن الوريس			